

"أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على أداء الشركات في المملكة العربية السعودية: دراسة
تطبيقية"

إعداد الباحثان:

نجوى عبد العظيم الرفاعي

وفاء فهد صالح السعيد

قسم إدارة الأعمال - كليات الشرق العربي للدراسات العليا - وزارة التعليم

المملكة العربية السعودية



الملخص:

هدف البحث هو دراسة قضية تطبيق ضريبة القيمة المضافة وذلك لتأثيراتها المحتملة على أداء الشركات ومختلف قطاعات الأعمال والاستثمار. ومع أن دور ضريبة القيمة المضافة في تنمية وتطوير البلاد من خلال فرض الضرائب ورفع الإيرادات لا يمكن إنكاره، إلا أن هناك من يرى أن فرض الضريبة سيقود إلى خفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لتأثيراتها السلبية على الاستهلاك، حيث ستخفف الضريبة الطلب الكلي على السلع والخدمات كما ستخفف الاستثمار الكلي.

لذلك تم إجراء هذا البحث لاستكشاف تصورات الشركات في المملكة العربية السعودية للأسباب التي أدت إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة والعواقب المترتبة على تنفيذها وتأثيرها على أسلوب أداء الشركات وإذا كان تطبيق ضريبة القيمة المضافة سيكون فعالاً بشكل خاص في تنمية الاقتصاد الوطني حيث أن حكومة المملكة العربية السعودية طبقت للمرة الأولى ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥٪ كوعاء ضريبي لتعظيم موارد الدولة.

لقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: إن غالبية الشركات (٦٠,٥-٨٣,٥٪) يرون أن هناك نتائج سلبية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة. كما إن أقل من نصف الشركات (٤٠,٥٪) غير مقتنعين بتطبيق ضريبة القيمة المضافة في الوقت الحالي لتحسين الاقتصاد وكذلك لم يتوقعوا بأن الضريبة ستحقق أهدافها. من الواضح أن نسبة عالية من الشركات (حوالي ٦٦,٦٧٪) يتوقعون أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة سيؤثر على نمط الانفاق للفرد في المملكة العربية السعودية خصوصاً فيما يتعلق بالانفاق على النشاطات الترفيهية والعطلات وشراء السيارات والكماليات. ولذلك طالبت الشركات (٦٦,٧٪) بدراسة الآثار المحتملة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة من حيث التوقيت والمقدار والسلع والخدمات المشمولة. بالإضافة إلى ذلك لم ترى أقل من نصف الشركات (٤٠,٥٪) أن التجار والشركات يجب أن تتحمل جزءاً من الضريبة. بينما رأى (٤٩,٤٪) من الشركات أن ضريبة القيمة المضافة قد يكون لها إيجابيات أكثر من سلبيات.

المقدمة:

تعد المملكة العربية السعودية من الدول الرئيسية المنتجة للنفط، حيث يرتكز اقتصادها أساساً على صادرات النفط. وفي أحدث إحصائية لإدارة معلومات الطاقة، الذراع الإحصائي لوزارة الطاقة الأمريكية، تم تقدير دخل المملكة من تصدير النفط الخام في عام ٢٠١٥ بنحو ١٣٠ مليار دولار، وهو الأقل منذ عام ٢٠٠٥ عندما سجلت المملكة دخلاً قدره ١٤٠ مليار دولار. وقد سجلت المملكة أعلى دخل لها في آخر عشر سنوات في عام ٢٠١٢ عندما بلغت قيمة مبيعاتها السنوية من النفط الخام ٢٩٧ مليار دولار، وهو قريب من ثلث الدخل الذي سجلته كافة دول منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» في ذلك العام، والذي كان يقارب تريليون دولار، بحسب أرقام الإدارة.

وبسبب الانخفاض في أسعار النفط منذ أواخر عام ٢٠١٤، شرعت المملكة بتنفيذ عدة برامج من أجل تقليل الاعتماد على النفط. من أهمها برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ والذي يهدف إلى ترشيح الإنفاق الحكومي والبدء ببناء قاعدة اقتصادية غير نفطية ويصاحب ذلك دعم القطاع الخاص وتوفير المزيد من الوظائف للسعوديين. ومن الأدوات التي استحدثتها الحكومة السعودية بالتنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي كان تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥٪ من ١ يناير ٢٠١٨ وهي تعد من أقل النسب العالمية.

وتأتي هذه الضريبة كخطوة للحكومة السعودية تهدف لتعظيم مصادر الدولة (تقرير الاستقرار المالي ٢٠١٦) بالإضافة الى ضريبة الدخل والضريبة الانتقائية.

ومن المعلوم أن الضرائب، بشكل عام، لا تحظى بشعبية بين شعوب العالم حيث أن لها كلفة اقتصادية وفي بعض الحالات سياسية مع العلم أنها قد تكون المصدر الرئيس لتمويل أنشطة الحكومات وخدماتها لمواطنيها. ومن الصعب على الحكومات القيام بالواجبات الرئيسية المنوطة التي تشمل الدفاع وتوفير الأمن والخدمات القضائية والتعليمية والصحية وتنفيذ مشاريع البنية الأساسية بها بدون الضرائب. فالضريبة لا تزال وسيلة رئيسية ومهمة تحقق الدولة أهدافها من عوائدها. وقد أظهرت الدراسات المبدئية في المملكة العربية السعودية أن الإيرادات المتوقعة من تطبيق ضريبة القيمة المضافة سوف تساعد الحكومة على تغطية أنشطتها وخفض مستويات العجز المالي (جليدان، ٢٠١٧)

مشكله الدراسة:

هناك العديد من الدراسات التي أجريت لتقييم الآثار الاقتصادية المترتبة على تطبيق ضريبة القيمة المضافة في البلدان المختلفة أو التي درست بعض التغييرات في هيكل ضريبة القيمة المضافة لتكون بالشكل الملائم لاستيعاب المواطن. ان الميزة الرئيسية لهذه الطريقة هو أنه يوفر جسرا واضحا بين الجانب النظري والتطبيقي للسياسة الضريبية.

من المتوقع أن يكون لضريبة القيمة المضافة تأثيراً محتملاً على مختلف قطاعات الأعمال والاستثمار. ومع أن دور ضريبة القيمة المضافة في تنمية وتطوير البلاد من خلال فرض الضرائب ورفع الإيرادات لا يمكن إنكاره، إلا أن هناك من يرى أن فرض الضريبة سيقود إلى خفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لتأثيراتها السلبية على الاستهلاك، حيث ستخفض الضريبة الطلب الكلي على السلع والخدمات كما ستخفض الاستثمار الكلي.

في شهري يوليو وأغسطس ٢٠١٧ أصدرت حكومة المملكة العربية السعودية اللائحة النهائية لضريبة القيمة المضافة وتزامن معها تقديم الهيئة العامة للزكاة والدخل مجموعة كاملة من القواعد والقوانين إلى دافعي الضرائب توضح لهم التزاماتهم الكاملة. ودعت الحكومة جميع المكلفين بدفع وتحصيل ضريبة القيمة المضافة للتسجيل بحلول نهاية سبتمبر ٢٠١٧ ومن ثم أعلن أن التطبيق سيبدأ من ١ يناير ٢٠١٨.

وبشكل عام فقد اختارت المملكة العربية السعودية قاعدة ضريبية واسعة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة على جميع السلع والخدمات بما في ذلك قطاع الخدمات كالتعليم (لغير السعوديين في الوقت الحالي) والقطاع الصحي الخاص والنقل المحلي وأيضا قطاع العقارات مع استثناءات محدودة كالإيجار السكني. وعلى ذلك فإنه يمكن تحديد مشكله دراسة البحث في تساؤل رئيسي:

ما هي الآثار المترتبة على تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة؟

أسئلة الدراسة:

ولإجابة على هذا التساؤل يلزم الاجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي الأسباب التي أدت الى تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الوقت الحالي وهل ستحقق أهدافها من وجهة نظر الشركات؟
2. ما هي آراء الشركات فيما يخص إيجابيات وسلبيات ضريبة القيمة المضافة؟
3. ما الآثار المترتبة على تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الشركات من وجهة نظر الشركات ؟
4. ما هي آراء الشركات بدور الحكومة في تطبيق ضريبة القيمة المضافة فيما يتعلق بتوقيتها ومقدارها تقييم آثارها وتحديد السلع والخدمات التي تنطبق عليها؟
5. ما هي آراء الشركات فيما يتعلق بالسلع والخدمات الى ستطبق عليها ضريبة القيمة المضافة وقيمتها ومن برأيهم يجب أن يتحملها؟

أهداف البحث:

إن الهدف الرئيسي من هذه البحث هو تقييم الآثار المترتبة على تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الشركات السعودية وبهذا السياق تأتي الأهداف الفرعية:

1. التعرف على آراء الشركات في الأسباب التي أدت الى تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الوقت الحالي ومدى تحقيقها لأهدافها
 2. فهم الآثار التي تترتب عليها تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الشركات
 3. التعرف على آراء الشركات بدور الحكومة في تطبيق ضريبة القيمة المضافة فيما يتعلق بتوقيتها ومقدارها وتقييم آثارها وتحديد السلع والخدمات التي تنطبق عليها
 4. فهم آراء الشركات فيما يتعلق بالسلع والخدمات الى ستطبق عليها ضريبة القيمة المضافة وقيمتها ومن برأيهم يجب أن يتحملها
 5. التعرف على آراء الشركات فيما يخص إيجابيات وسلبيات ضريبة القيمة المضافة
- وتم دراسة الأهداف من خلال الاستبيانات الموزعة على الشركات بمختلف تخصصاتهم.

أهمية البحث:

- الأهمية العلمية (النظرية): يعتبر هذا العمل البحثي، من أوائل الأبحاث التي يتناول بالفحص والدرس آثار تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية وبذلك يمكن أن يكون مرجعاً ومادة علمية لا غنى عنها للباحثين والطلاب والممارسين والمحاسبين والمصرفيين والشركات والوكالات الحكومية ذات الصلة.

الأهمية العملية (التطبيقية): ان تناول هذا البحث بهذه الكيفية قد يساعد الشركات بفهم ضريبة القيمة المضافة وأثارها وطريق تخفيف عبئها. ويمكن لنتائج البحث أن تساعد الحكومة على رصد آراء الشركات ومن ثم القيام بإجراءات فعالة وعملية لتخفيف عبئها ولشرح مبتها وأهدافها والفوائد المترتبة على تطبيقها. فرضية القيمة المضافة تطبق لأول مرة في المملكة العربية السعودية.

مفاهيم ومصطلحات البحث:

ضريبة القيمة المضافة: هي عبارة عن نظام ضريبي غير مباشر من تصميم فرنسي، تفرض على السلع والخدمات في كافة المراحل بمعنى أن ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة على الإنفاق بالرغم من تسميتها الضريبة على القيمة المضافة. فإن المقصود بها بشكل عام الضريبة على الإنفاق الاستهلاكي (ابريل ، ٢٠٠١)، تفرض على الأموال والخدمات المستهلكة ويتم فرضها واحتسابها وتحصيلها في كل مرحلة من مراحل الإنتاج

ضريبة الدخل: تعرف على أنها "مبالغ نقدية تدفع اجباراً من قبل الأفراد الى حكوماتهم بصورة دورية بهدف تمويل خدماتها وتنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية طبقاً لما هي محددة وفقاً للقوانين والأسس والقواعد والمعدلات المقررة لذلك بدون تلق مقابل مباشر" (عبيد، ٢٠١٣).

ضريبة القيمة المضافة، مزاياها وسلبياتها وعقبات تطبيقها

مزايا ضريبة القيمة المضافة

إن الهيئة العامة للزكاة والدخل هي الجهة المكلفة بتطبيق وإدارة ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية، كما أنها هي الجهة المسؤولة عن تسجيل وإلغاء تسجيل الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة، وإدارة عملية تقديم الإقرارات الضريبية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة وإجراءات استرداد الضريبة والقيام بتدقيق الحسابات والزيارات الميدانية. وتتمتع الهيئة أيضاً بصلاحيه فرض العقوبات والغرامات في حالات عدم الامتثال بالأحكام النظامية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة (النشرة الإعلامية لضريبة القيمة المضافة النسخة رقم ١)

إن من أهم مزايا الانتقال إلى ضريبة القيمة المضافة التمتع بالخصم الضريبي الكامل، أي أنه سيتم إعمال قواعد الخصم الضريبي الكامل على مدخلات السلع والخدمات سواء بذاتها أم كمدخلات في سلع أو خدمات أخرى، وبالتالي يترتب على ذلك توزيع عبء الضريبة على مختلف مراحل الإنتاج والتوزيع، والقضاء على مشكلة الازدواج الضريبي، وعدم تكرار حساب وسداد الضريبة على السلع الوسيطة الداخلة في إنتاج سلع، أو تأدية الخدمات الخاضعة للضريبة في شكلها النهائي، وتحقيق إيرادات ضريبية للدولة عند انتقال السلع.

سلبيات ضريبة القيمة المضافة

أشار فليح (٢٠٠٨، ص ١٨٥-١٨٦) أن أهم سلبيات الضرائب غير المباشرة تتمثل فيما يلي:

1. أنها أقل عدالة من الضرائب المباشرة، لعدم إمكانية تطبيق التصاعد فيها، ولأن الأقل دخلاً هم الذين يتحملون عبأها بدرجة أكبر من الأعلى دخلاً.
2. أنها يمكن أن تقود إلى انخفاض مستويات المعيشة، وبالذات الفئات منخفضة الدخل لأن الضرائب غير المباشرة يتضمنها سعر السلعة، ويرتفع هذا السعر بعد الضريبة، وهو الأمر الذي يخفض معه استهلاك هذه الفئات.
3. أن من يدفعها قانوناً قد لا يتحمل عبء دفعها فعلياً في نهاية الأمر، نظراً لإمكانية من يقوم بدفعها في نقل عبئها إلى الآخرين.
4. إمكانية حصول الازدواج الضريبي
5. هذه الضريبة يتحملها مختلف طبقات الشعب الاجتماعية بقيم متساوية وتعفي المنتج من حصة ضريبة يتوجب عليه دفعها.
6. يرى بعض الخبراء أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة سوف يتسبب في تقليص القدرة التنافسية لدول الخليج على جذب الاستثمارات الأجنبية وهو التوجه العام لتلك الدول.

عقبات تطبيق ضريبة القيمة المضافة

هناك تحديات تفرضها ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي. مصدر هذه الصعوبات هي:

1. انخفاض الوعي الضريبي.
2. ليس لدول المجلس بنية تحتية فنية لتحصيل الضرائب والخبرة في إدارة الضرائب، لذلك لا بد من دول المجلس بناء نظام ضريبي حديث للإدارة الضريبية يعتمد على التكنولوجيا والابتكار، وإعادة نهج الحكومة في تقديم خدمات أفضل للمواطنين كبناء المستشفيات والمدارس وتحسين شبكة الطرق.
3. أن فرض ضرائب من أجل الإيرادات الحكومية من دون أي تغيير في طبيعة الانفاق الحكومي لن يكون كافياً لاستدامة التدفقات المالية لحكومات دول المجلس.
4. أن فرض ضريبة القيمة المضافة على الشركات في دول مجلس سيكُون صعباً ومكلفاً من ناحية تجميع البيانات اللازمة على كل سلعة ويحتاج نظاماً محاسبياً متطوراً.
5. الحاجة لإنشاء أجهزة للتحصيل الضريبي وتأهيل الموظفين بشكل تقني على ضريبة القيمة المضافة لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الموازنة العامة للمملكة

1. الإسهام في زيادة إيرادات الدولة ما يقلل العجز في الموازنة العامة
2. خفض نسبة الاعتماد على النفط مع مرور الوقت
3. ظهور آثار سلبية على الفرد في السنة الأولى فقط من التطبيق ومع مرور الوقت الوضع يتحسن وتنتهي الآثار.
4. الحاجة الى دعم محدودي الدخل لمواجهة آثار ارتفاع الأسعار مع إعفاء بعض السلع الأساسية والمؤثرة في المجتمع.

ولذلك فان ضريبة القيمة المضافة والتي تعادل خمسة في المئة من حيث النسبة تعتبر معقولة ولكن ظروف التطبيق التي واكبتها كارتفاع اسعار الوقود ورسوم الوافدين والخدمات اعطت انطباعا لدى عامة الشعب بان الضريبة سبب ارتفاع الاسعار وهذا غير صحيح.

ضريبة القيمة المضافة

ضريبة القيمة المضافة تستهدف القيمة المضافة عن كل عملية تجارية. إن القيمة المضافة لها معان كثيرة تختلف باختلاف الموضوع، ومعناها استبدال الشيء بأشياء أخرى في مجال علم الاقتصاد، أي منفعة الشيء، والقيمة هي النوع والتمن الذي يقوم مقام المتاع (السلعة أو المنتج)، وفيما اتجه الفكر الاشتراكي الى تبني نظرية العمل كأساس لتحديد القيمة المضافة مع اهمال عناصر الإنتاج الأخرى، اتجه اقتصاديين مثل جان ميل إلى اعتبار التكاليف أساساً لتحديد القيمة و بناءً عليه فان كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية تعرف فيها القيمة المضافة بأنها الفرق بين قيمة السلع المنتجة وقيمة المواد المكونة لها أو التي دخلت في إنتاجها وهو ما يعرف بالاستهلاك الوسيط في عملية الإنتاج: القيمة المضافة = قيمة الإنتاج - الاستهلاك الوسيط

والاستهلاك الوسيط فهو استهلاك المواد التي تعتمد إنتاج السلع عليها إضافة إلى الخدمات المشتراة من الغير على الصعيد الوطني، ولذلك فان القيمة المضافة الإجمالية تكون مجموع القيم المضافة لكل القطاعات والمؤسسات وهي ما يعرف بالنتائج المحلي، وهي تمثل في الواقع مساهمة المؤسسة في تكوين الثروة الوطنية. ولذلك فان الثروة التي يضيفها الفرد أو المؤسسة على سلعة أو خدمة جراء مزاولته نشاط اقتصادي معين بحيث تصبح قيمة السلعة أو الخدمة الجديدة مختلفة عن سابقتها تعتبر إذا القيمة المضافة. أما من ناحية الضريبة، فالقيمة المضافة تمثل الفرق بين ثمن بيع السلعة أو بدل الخدمة و ثمن شراء المواد والخدمات الداخلية في إنتاجها وتسويقها: القيمة المضافة = ثمن البيع - كلفة الشراء أو كلفة الإنتاج

مفاهيم ضريبة القيمة المضافة

هناك مجموعة من المفاهيم الخاصة المتعلقة بضريبة القيمة المضافة وهي:

1. المفهوم الأول هو المفهوم العام للقيمة المضافة: ويعني أن القيمة المضافة هي الفرق بين تكلفة مدخلات المشتريات للمواد أو الخدمات وقيمة المخرجات نتيجة العمليات التشغيلية التي قامت بها المنشأة على هذه المدخلات.
2. المفهوم الثاني هو طريقة الجمع: ويقوم هذا المفهوم على جمع مبالغ المدفوعات إلى عناصر الإنتاج التي قامت بها المؤسسة خلال فترة معينة بما في ذلك الأرباح، وهذه الطريقة تستخدم فقط عند حساب ضريبة القيمة المضافة على الدخل.
3. المفهوم الثالث هو طريقة الطرح: ويقوم هذا المفهوم على طرح إجمالي المشتريات من مبيعات المؤسسة المعنية، والنتائج يخضع للضريبة المقررة، وهذه الطريقة تمتاز بالبساطة والسهولة.

4. المفهوم الرابع هو طريقة الرصيد الدائن: وهي عبارة عن مجموع ضريبة القيمة المضافة المجمعة من فواتير الشراء والمرحلة لحساب ضريبة القيمة المضافة في الأستاذ العام.
5. المفهوم الخامس هو طريقة الفاتورة أو طريقة الفرق بين المدخلات والمخرجات غير المباشر: وتطبقه غالبية الدول. على الرغم من أن الضريبة على القيمة المضافة تحتل أهمية كبيرة في الهيكل الضريبي لمعظم دول العالم على اختلاف نظمها الاقتصادية، إلا أنها لم تحظ باهتمام كبير للتعريف بها، ويرجع ذلك إلى فرضها تحت أسماء وأوصاف متعددة وغير واضحة طبقاً للمرحلة التي يتم تحصيلها عندها، سواء كان ذلك عند مرحلة الإنتاج كضريبة إنتاج، أو عند المبيعات كضريبة مبيعات، أو عند المشتريات كضريبة مشتريات، أو باعتبارها كضريبة على القيمة المضافة (حوسو، ٢٠٠٥، ص ٣١-٣٢). وهناك تعريف آخر لهذه الضريبة، على أساس أنها تندرج ضمن الضرائب غير المباشرة التي تفرض على مظاهر الثروة أو على استخدام الدخل، أو كونها إحدى الضرائب التي تفرض على مظاهر الإنفاق، أو هي الضرائب التي تساهم في إيرادات السلطات العامة وينقل عبؤها للغير (عوض، ٢٠٠٧، ص ١٤)

تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية

صادقت المملكة العربية السعودية على الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٥١) وتاريخ ١٤٣٨/٥/٣ (الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للزكاة والدخل، تم الدخول له في ٢٠١٨/٤/٧). واستناداً إلى الأحكام الواردة في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة فقد أصدرت المملكة العربية السعودية نظام ضريبة القيمة المضافة بموجب المرسوم الملكي رقم م/ ١١٣ وتاريخ ١٤٣/١١/٢، (نظام ضريبة القيمة المضافة) وكذلك اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم ٣٨٣٩ وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤ (واستناداً إلى قرار المجلس الأعلى في دورته السادسة والثلاثين (الرياض، ٩-١٠ ديسمبر ٢٠١٥م) بشأن فرض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل موحد ضريبة القيمة المضافة بنسبة أساسية قدرها ٥٪ (اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة)، وتفويض لجنة التعاون المالي والاقتصادي باستكمال جميع المتطلبات اللازمة لإقرار الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليج العربية والتوقيع عليها حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى وضع الإطار القانوني الموحد لاستحداث ضريبة عامة على الاستهلاك في دول مجلس التعاون تسمى ضريبة القيمة المضافة تفرض على معاملات استيراد وتوريد السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع.

انطلاقاً من الأهداف الواردة في النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الرامية إلى أهمية تنمية علاقات التعاون القائمة بينها في مختلف المجالات وتماشياً مع أهداف الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون لسنة ٢٠٠١م، التي تسعى إلى مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي ووضع تشريعات وأسس قانونية متماثلة في المجالات الاقتصادية والمالية. ورغبة في تعزيز اقتصاد دول المجلس ومواصلة للخطوات التي تم اتخاذها لإقامة الوحدة الاقتصادية بينها. فلقد تم الاتفاق على أن تكون نسبة الضريبة كما ورد في اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية:

اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة

1. تطبق الضريبة بنسبة أساسية قدرها 5% من قيمة التوريد أو الاستيراد ما لم يرد نص للإعفاء أو فرض نسبة الصفر على ذات التوريد في هذه الاتفاقية.
2. دون الإخلال بالالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية والقوانين المحلية، يجب أن يتضمن السعر المعلن في السوق المحلي للسلع والخدمات ضريبة القيمة المضافة
- السلع الغذائية:
تخضع كافة السلع الغذائية لنسبة الضريبة الأساسية، ويجوز للدولة العضو أن تفرض نسبة الصفر على السلع الغذائية الواردة في قائمة سلع موحدة يتم إقرارها من قبل لجنة التعاون المالي والاقتصادي.
- الأدوية والتجهيزات الطبية:
تخضع للضريبة بنسبة الصفر بالمائة الأدوية والتجهيزات الطبية وفقا لضوابط موحدة يتم اقتراحها من قبل لجنة وزراء الصحة واعتمادها من قبل لجنة التعاون المالي والاقتصادي. لكل دولة من دول المجلس الحق بإعفاء بعض القطاعات أو إخضاعها للضريبة بنسبة الصفر بالمائة.
وبناء عليه يكون الاتي:
1. لكل دولة عضو أن تعفي أو تخضع للضريبة بنسبة الصفر بالمائة القطاعات الآتية، وذلك وفقا للشروط والضوابط التي تحددها:
أ. قطاع التعليم.
ب. القطاع الصحي.
ج. القطاع العقاري.
د. قطاع النقل المحلي.
2. لكل من الدول الأعضاء أن تخضع قطاع النفط والمشتقات النفطية والغاز للضريبة بنسبة الصفر بالمائة، وفقا للشروط والضوابط التي تحددها.
- التوريد إلى خارج إقليم دول مجلس التعاون
1. تخضع للضريبة بنسبة الصفر بالمائة التوريدات الآتية:
أ. تصدير السلع إلى خارج إقليم دول مجلس التعاون.

- ب. توريد السلع إلى إحدى الأوضاع المعلقة للرسوم الجمركية المنصوص عليها في نظام (قانون) الجمارك الموحد، وتوريد السلع ضمن تلك الأوضاع المعلقة للرسوم الجمركية.
- ج. إعادة تصدير السلع المنقولة التي تم استيرادها مؤقتاً إلى إقليم دول مجلس التعاون من أجل تصليحها أو ترميمها أو تحويلها أو معالجتها والخدمات المضافة على تلك السلع.
- د. توريد الخدمات من قبل مورد خاضع للضريبة مقيم في دولة عضو لصالح عميل غير مقيم في إقليم دول مجلس التعاون يستفيد من الخدمة في خارج إقليم دول المجلس وفقاً لمعايير تحدد من قبل كل دولة عضو، باستثناء الحالات المنصوص عليها في المواد (من ١٧ إلى ٢١) من هذه الاتفاقية التي تحدد مكان التوريد على أنه في إحدى الدول الأعضاء.
٢. يخضع توريد السلع والخدمات إلى خارج إقليم دول مجلس التعاون للضريبة بنسبة الصفر بالمائة متى كان توريد هذه السلع والخدمات معفى من الضريبة داخل الدولة العضو
- الخدمات المالية
١. تعفى من الضريبة الخدمات المالية التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية المرخص لها وفقاً للتشريعات النافذة في كل دولة عضو. ويحق للمصارف والمؤسسات المالية استرداد ضريبة المدخلات على أساس معدلات استرداد تحدد وفقاً لما تحدده كل دولة.
٢. استثناء مما ورد في البند (1) من هذه المادة، يجوز لكل دولة تطبيق أي معالجة ضريبية أخرى على الخدمات المالية.
- تبادل المعلومات
١. تتبادل الجهات الضريبية في الدول الأعضاء المعلومات ذات الصلة بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، أو بإدارة أو تنفيذ القوانين المحلية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة.
٢. مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة العضو طرفاً فيها، تعامل المعلومات التي تحصل عليها الجهة الضريبية على أنها معلومات سرية بنفس الطريقة التي تعامل بها المعلومات التي تحصل عليها بموجب القوانين المحلية لتلك الجهة، ولا يجوز الكشف عنها إلا للأشخاص أو السلطات (بما في ذلك المحاكم والأجهزة الإدارية) المعنيين بربط أو تحصيل الضريبة أو بتنفيذها أو إقامة دعاوى قضائية بشأنها أو بتحديد الاستئناف المتعلق بها أو بالإشراف على ما سبق، ولا يجوز لهؤلاء الأشخاص أو السلطات استخدام تلك المعلومات إلا لتلك الأغراض فقط، ويجوز لهم كشف هذه المعلومات في الإجراءات القضائية في المحاكم العامة أو في الأحكام القضائية. وبصرف النظر عما ذكر سابقاً، يجوز استعمال المعلومات التي تحصل عليها الجهة الضريبية لأغراض أخرى عندما تجيز قوانين كلتا الدولتين استعمالها لمثل هذه الأغراض الأخرى، وتسمح الجهة الضريبية في الدولة المزودة للمعلومات بمثل هذا الاستعمال.

أهمية الضريبة على القيمة المضافة للاقتصاد الوطني

إن تجارب الدول المطبقة لهذه الضريبة تؤكد أهميتها في الاقتصاد لا سيما في العالم العربي مثل المغرب العربي ومصر وأيضاً الدول الصناعية الكبرى، حيث تعد هذه الضريبة من الضرائب ذات القاعدة العريضة، وبالتالي فإن توسع هذه القاعدة يحقق بحد ذاته توزيعاً أفضل للعبء الضريبي، وتوزيعاً أوسع لمصادر الدخل للخزينة، فتطبيقها من شأنه أن يرفع الكفاية الإنتاجية والإدارية للنظام الضريبي ككل، إذ يؤدي فرضها إلى تحسين مستوى الالتزام الضريبي وتحقيق زيادة تلقائية في الإيرادات ولاسيما ضريبة الدخل، الأمر الذي يقلل من الحاجة إلى فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب الموجودة. ذكر علوان (٢٠٠٨) : "إن الحكومة تذهب دائماً إلى الطريق الأسهل باتجاه الضرائب غير المباشرة، حيث من السهل جباية الضرائب على السلع عند المراكز الحدودية ومن ثم في الداخل قبل الاستهلاك، وفي هذا الإطار فإن زيادة إيرادات الخزينة ممكنة بتطبيق هذا النوع من الضرائب، وذلك لأن أية دولة تسعى إلى زيادة موارد الخزينة وإيجاد الوسائل الملائمة لاستيفاء الضرائب دون أي عناء وضريبة القيمة المضافة سهل جبايتها. كما بين من خلال دراسة بيكر وموليجان (١٩٩٠).

من خلال دراسة قام بها العالمان بيكر وموليفان شملت ٤٨ دولة صناعية ونامية في الفترة ما بين ١٩٧٢ وحتى ١٩٩٠م حول اعتماد هذه الضريبة استنتاجاً أن "الدول التي اعتمدت هذه الضريبة تمكنت من تحصيل نسبة ضرائب من الناتج المحلي يفوق تلك المحصلة في الدول التي لم تعتمد ما ساهم في زيادة الدخل الضريبي".

خصائص الضريبة على القيمة المضافة

يحبذ الاقتصاديون تصميم هذه الضريبة لتكون ضريبة على الاستهلاك، أي أن أثرها الرئيسي يكون في توسيع الفجوة بين السعر الذي يدفعه المستهلك للسلعة والسعر الذي يستلمه البائع من بيعه لها. وخلافاً للرأي الشائع، فإن عبء الضريبة في هذه الحالة لا يقع على المستهلك وحده، بل يتحمل البائع جزءاً منه. والميزة الأساسية لضريبة القيمة المضافة أنها تفرض على المراحل المختلفة للإنتاج، حيث يتم تعويض الضرائب المفروضة على المدخلات من الضرائب المفروضة على المنتجات أو المخرجات. وهذا يعني أن البائعين مطلوب منهم فرض ضرائب على جميع مبيعاتهم، وفي الوقت ذاته بإمكانهم المطالبة بتعويض عن الضرائب التي فرضت عليهم في السلع التي استخدموها كمدخلات في عملية الإنتاج. وميزة ذلك أن الإيرادات أصبحت مضمونة وذلك من خلال تحصيلها أثناء عمليات الإنتاج جميعها، على العكس من الضرائب على مبيعات التجزئة. وكذلك فإن هذا النوع من الضرائب لا يشوّه قرارات الإنتاج كما هو الحال في الضريبة على الإيرادات النهائية. والضريبة القيمة المضافة تتميز بعدة خصائص وسمات أوضحها عوض (٢٠٠٧، ص ١٦) كما يلي:

١. ضريبة عامة: فهي ضريبة عامة تخضع لها جميع السلع والخدمات المحلية والمستوردة، ولها خاصية ثنائية في غاية الأهمية وهي تؤدي إلى تلافي المشكلات التي تنتج من عدم دقة توصيف السلع الخاضعة للضريبة، بالإضافة إلى خضوع بعضها دون البعض الآخر، ويؤدي فرض هذه الضريبة على السلع المستوردة إلى تحقيق منافسة عادلة وهي ذات أسعار محددة، قد تكون منخفضة أحياناً ومرتفعة أحياناً أخرى بحسب نوع السلعة والتوجه الاقتصادي.

٢. ضريبة غير مباشرة: فهي تفرض أثناء تتبع الثروة أي على المظاهر الخارجية للثروة ممثلة في إنفاقها وتداولها، حيث تعتمد على قدرة الممول القانوني في نقل عبء الضريبة سنوياً لغيره وهو الممول الفعلي، وإن كان ذلك يتوقف على العلاقة بين مرونتي العرض والطلب، وعلى مستوى الوعي الضريبي سواء تم هذا النقل كلياً أو جزئياً، وهي أيضاً ضريبة غير مباشرة

حيث إن فرضها يرتبط بحدوث وقائع أو مناسبات متفرقة مثل: استهلاك سلعة، أو أداء خدمة معينة، أو عمليات تصدير السلع أو استيرادها، وكذلك عمليات التداول ونقل الملكية.

٣. ضريبة دورية التحصيل: هذه الضريبة يلتزم المكلف بتوريدها وتحصل دورياً، وبالتالي تعد مورداً متجدداً تساعد في الإنفاق الحكومي، فهي تختلف عن الضرائب المباشرة التي توردها سنوياً، كما أن توريدها بفترات متقاربة كل شهر أو شهرين لا يجعل عبأها كبيراً على المكلف.

٤. ضريبة تطبيق مبدأ الخصم: فمبدأ الخصم يعد جوهر الضريبة على القيمة المضافة، وهو أرقى ما وصل إليه الفن الضريبي، وكان أول الوصول إليه وتطبيقه في فرنسا في بداية الخمسينات، بعد أن كانت هذه الضريبة تطبق بطريقة تراكمية

٥. ضريبة متعددة المراحل: بمعنى أنها تفرض على كافة مراحل الإنتاج والتوزيع بداية من المنتج، فتاجر الجملة، فتاجر التجزئة ثم للمستهلك النهائي، ولتوضيح ذلك لدينا المثال الآتي الذي يفسر كيفية دوران ضريبة القيمة المضافة. وهنا يمكن وصفها "بكرة الثلج" لأنها كلما مرت بمرحلة أو وسيط قبل وصولها إلى المستهلك النهائي يضاف لها ضريبة على مقدار الفرق بين البيع والشراء لكل مرحلة، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المبلغ الذي سوف تحصله الخزينة بشكل تراكمي من خلال كل مرحلة تمر بها السلعة ليصل إلى المستهلك النهائي

٦. ضريبة عينية: حيث تتناول المادة الخاضعة للضريبة سلع وخدمات أي الإيراد ذاته بغض النظر عن ظروف من يتحملها، كما إنها تساوي بين السلع المصنعة محلياً أو المستوردة، وهذا ما يميزها عن الضرائب الشخصية التي تقع على الشخص، ويراعى فيها المقدرة التكلفة للشخص مثل الضرائب المباشرة.

منهج البحث

أستخدم هذا البحث المنهج المسحي الوصفي لسرد آراء الشركات فيما يتعلق بتطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية من بداية العام المالي الأول من يناير لسنة ٢٠١٨م. وفي هذا السياق، فإن هذا المنهج اعتمد على جمع بيانات عن حدث معين وهو "تطبيق ضريبة القيمة المضافة" والتي من خلال تحليلها تحليلاً إحصائياً كمياً يمكن التعرف على اتجاهات آراء المشاركين في الدراسة وتحديد المؤثرات المعنوية في مختلف جوانب الحدث حالياً وفي التوقعات المستقبلية.

مجتمع البحث

يتكون مجتمع البحث من جميع الشركات العاملة على أرض المملكة العربية السعودية.

عينه البحث

حيث ان من غير الممكن تطبيق البحث على مجتمع الدراسة كاملة، فقد تم إجراء المسح على عينه عشوائيه من الشركات حيث تم توزيع أستبان للشركات الكترونياً على شكل جوجل فورم (<https://www.google.com/forms/about>) وذلك بافتراض معامل ثقة ٩٥% ونسبة خطأ ٥% حيث تم الحصول على ١٥٢ استجابة من مدراء الشركات ولم يستبعد أي من الاستجابات.

بناء أداة البحث

اعتمد البحث على تصميم استبانته كأداة لمنهج الدراسة الكمي المسحي الوصفي وأهداف الدراسة حسب ما هو متبع في أدبيات الأبحاث المماثلة. وقسمت الاستبانته الي قسمين هما:

١. البيانات الديمغرافية وهي بيانات شخصية وظيفية وهيكلية للشركات وكانت علي النحو الآتي:
 - الشركات: نوع الشركة، عدد الموظفين ورأس مال الشركة
٢. محاور الدراسة للإجابة عن تساؤلات واستمزاغ للرأي في عبارات وزعت على محورين أساسيين:
 - أهداف وتأثير تنفيذ ضريبة القيمة المضافة وشملت ١٣ سؤالاً أو عبارةً
 - الاقتراحات والتعليقات وشملت ١٦ سؤالاً أو عبارةً

ويقابل كل سؤال أو عبارة قائمة حسب مقياس لايكارت تحمل عبارات خمسة أعطيت الدرجات التالية حتى يتم تحليلها احصائياً:

- موافق بشدة (٥ درجات)

- موافق (٤ درجات)

- محايد (٣ درجات)

- لا أوافق (درجتين)

- لا أوافق بشدة (درجة واحدة)

اختلف عن هذا سؤال وهو

• ما رأيك في القيمة الأنسب لضريبة القيمة المضافة؟ وكانت اجاباته:

١-٢٪، ٣-٤٪، ٥-١٠٪، ١١-١٥٪.

ثبات أداة البحث

والثبات هنا يعني مدى امكانية الحصول على النتائج نفسها فيما لو اعيد الاختبار أو استخدام الاداة نفسها. ومن أهم مقاييس ثبات الاستبانته هو مقياس قيمة كرومباخ ألفا (Cronbach's Alpha). حيث حققت قيمة 0.73 وهي قيمة جيدة جداً ويعني أن ثبات هذه الأداة مرتفع.

التحليل الإحصائي

لقد تم استخدام برمجية الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، الإصدار العشرون من شركة أي بي إم:

Statistical Package for Social Sciences (SPSS), v.20, IBM, USA ASU

لتحليل البيانات إحصائياً بعد أن تم ترميزها وإعادة توزيع بعض منها. وبناء عليه فقد تم حساب المقاييس الإحصائية التالية:

- التكرار والنسب المئوية
- المتوسط الحسابي الموزون والانحراف المعياري
- قياس قيمة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha).
- تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص الفروق بين استجابات المفحوصين على مقياس البحث حسب متغيرات الدراسة التي تنقسم الى أكثر من فئتين.
- اختبار مربع كاي (Chi -square Test) لاختبار الفروض والمعنوية للبيانات الاسمية
- إجراءات تطبيق أداة البحث

١. تم توزيع الاستبانة للشركات الكترونياً على شكل جوجل فورم وحصلت الباحثة على ١٥٢ استجابة ولم يستبعد أي من الاستجابات.

٢. ثم تم إدخال البيانات وتحليلها إحصائياً باستعمال برمجية SPSS واستخلاص النتائج منها.

عرض النتائج التي توصل اليها البحث

تم تقسيم أسئلة الاستبانة حسب فحواها الى مجموعات للإجابة على أسئلة الدراسة الفرعية الستة وبالتالي الإجابة عن سؤالها الرئيسي بحساب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومن ثم ربطها مع المتغيرات لتحديد المتغيرات ذات التأثير المعنوي حسب تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) أو اختبار مربع كاي (Chi -square Test) لاختبار الفروض والمعنوية للبيانات الاسمية.

الخصائص الديمغرافية (المتغيرات) لعينة الشركات فتم تلخيصها في الجدول من رقم (١-١ الى ٣-١) والأشكال (١-١ الى ٣-١). من الواضح أن غالبية العينة من الشركات الاستهلاكية والخدمية حيث أن عدد الشركات الخدمية يبلغ أكثر من نصف العينة وشركات عدد موظفيها ٥٠ أو أقل. أما بالنسبة لرأس المال فكانت متوزعة بنسب متقاربة أعلاها للشركات ذات رأس مال أقل من ٥٠٠ ألف ريال بنسبة تزيد عن الثلث بقليل.

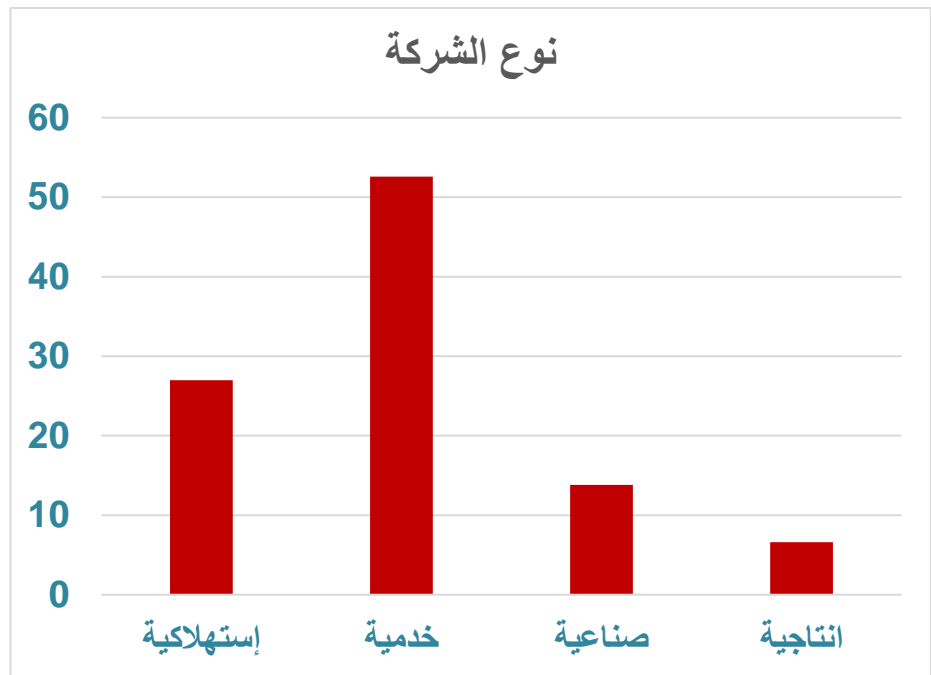
الجدول رقم (١-١)

توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير نوع الشركة

المتغير	التكرار	النسبة (%)
---------	---------	------------

نوع الشركة	عدد الشركات	النسبة (%)
إستهلاكية	41	27.0
خدمية	80	52.6
صناعية	21	13.8
انتاجية	10	6.6
المجموع	152	100.0

شكل (١-١)



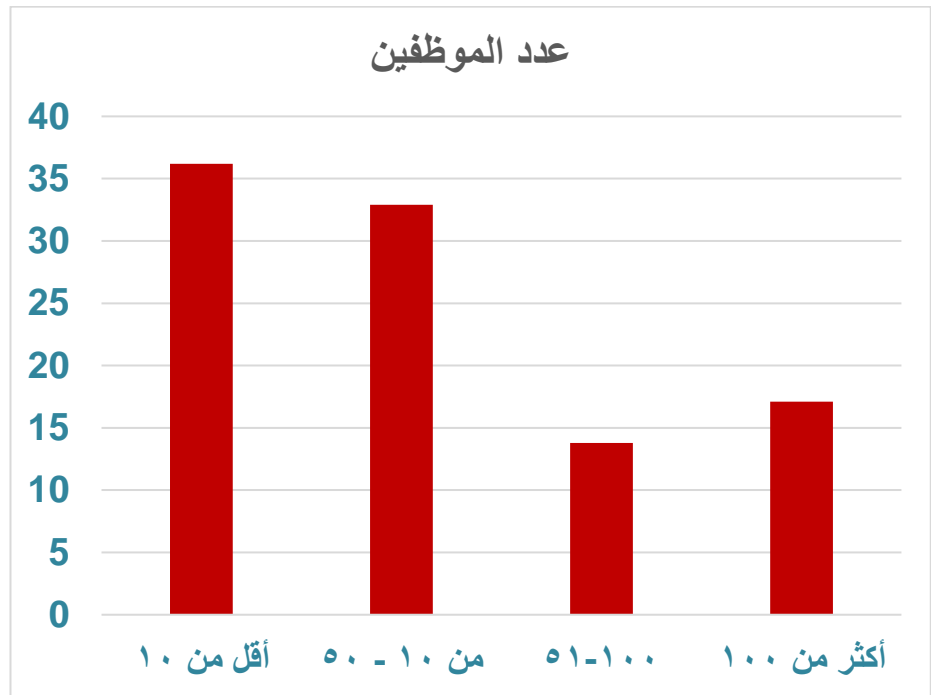
الجدول رقم (١-٢)

توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد الموظفين

المتغير	التكرار	النسبة (%)
عدد الموظفين	55	36.2
أقل من ١٠		

32.9	50	٥٠-١٠	
13.8	21	١٠٠-٥١	
17.1	26	أكثر من ١٠٠	
100.0	152	المجموع	

شكل (٢-١)



الجدول رقم (٣-١)

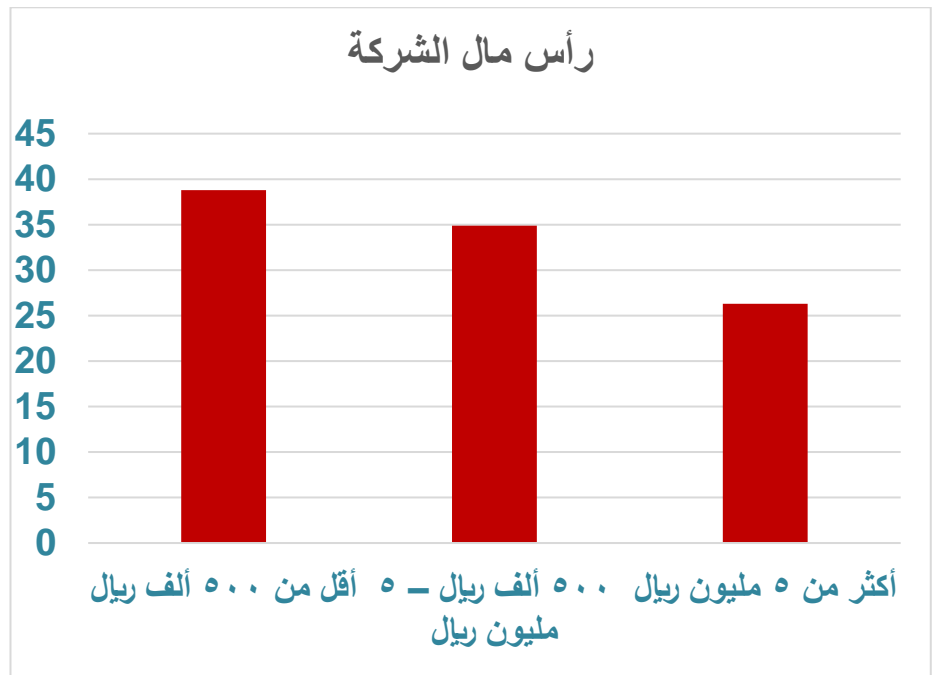
توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير رأس مال الشركة

النسبة (%)	التكرار	المتغير	
38.8	59	أقل من ٥٠٠ ألف ريال	رأس مال الشركة

34.9	53	٥٠٠ ألف ريال - ٥ مليون ريال	
26.3	40	أكثر من ٥ مليون ريال	
100.0	152	المجموع	

١

شكل (١-٣)



نتائج أسئلة البحث وتفسيرها:

السؤال الأول: ما هي الأسباب التي أدت الى تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الوقت الحالي وهل ستحقق أهدافها ؟

للإجابة على سؤال ما هي الأسباب التي أدت الى تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الوقت الحالي وهل ستحقق أهدافها من وجهة نظر الشركات؟ فقد تم حسب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومن ثمن ربطها مع المتغيرات في كما هو موضح في الجدول من (٢-١ الى ٢-٢).

الجدول رقم (٢-١)

استجابات الشركات على الأسئلة والعبارات التي لها علاقة بأسباب تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتحقيق أهدافها

السؤال	نسب الاجابات (%)						الانحراف المعياري
	متوسط الحسابي	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
س ٤ الهدف الرئيسي من تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية هو تحسين الاقتصاد	2.80	23.7	17.1	25.0	23.68	10.53	1.32
س ٢٠ هل سيحقق تطبيق ضريبة القيمة المضافة أهدافه	2.68	24.3	15.8	34.2	18.4	7.2	1.23

الجدول رقم (٢-٢)

استجابات الشركات على الأسئلة والعبارات التي لها علاقة بأسباب تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتحقيق أهدافها وفقاً لمتغيرات العينة حسب تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

المتغير	س ١		س ٢٠		p-Value	الانحراف المعياري	متوسط
	متوسط	الانحراف المعياري	p-Value	متوسط			
نوع الشركة	إستهلاكية	2.56	1.40	0.303	0.111	1.26	2.63
	خدمية	2.98	1.27				
	صناعية	2.81	1.17				
	انتاجية	2.40	1.65				
عدد الموظفين	أقل من ١٠	2.73	1.45	0.410	0.908	1.26	2.67
	١٠-٥٠	2.64	1.24				
	٥١-١٠٠	3.14	1.15				

	1.29	2.69		1.33	3.00	أكثر من ١٠٠	رأس مال الشركة
0.508	1.26	2.64	0.481	1.40	2.64	أقل من ٥٠٠ ألف ريال	
	1.06	2.58		1.24	2.87	٥٠٠ ألف ريال - ٥ مليون ريال	
	1.40	2.88		1.32	2.95	أكثر من ٥ مليون ريال	

يبدو أن حوالي ٤٠٪ الشركات لا توافق على أن الهدف الرئيسي من تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية هو تحسين الاقتصاد وكذلك فإن النسبة نفسها لا تتوقع أن يحقق تطبيق ضريبة القيمة المضافة أهدافه وقد يكون ذلك عانداً لقلّة خبرة الشركات السعودية بهذه الضريبة و/أو مما لمسوه في السوق السعودي من تبعات آلية للتطبيق.

السؤال الثاني: ما الآثار المترتبة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على الشركات من وجهة نظر الشركات في البحث؟

للإجابة على سؤال ما الآثار المترتبة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على الشركات؟ فقد تم حساب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومن ثمن ربطها مع المتغيرات في كما هو موضح في الجدول من (٢-٣ إلى ٦-٢).

الجدول رقم (٢-٣)

استجابات الشركات على الأسئلة والعبارات التي لها علاقة بأسباب ما الآثار المترتبة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العينتين المشاركتين في الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نسب الاجابات (%)					السؤال
		لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
1.21	3.86	5.9	11.2	11.2	34.2	37.5	هل سيؤدي تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى التأثير على متوسط مبيعاتها

1.23	4.01	3.3	15.1	9.2	21.7	50.7	سيؤدي تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى التأثير على صافي الأرباح	س ٩
1.27	3.86	5.9	13.2	12.5	25.7	42.8	سيؤدي تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى التأثير على الخطط التوسعية المستقبلية	س ١٠
1.37	3.61	9.9	15.8	13.8	25.0	35.5	تطبيق ضريبة القيمة المضافة سيؤدي إلى ركود الاقتصاد	س ١١
1.31	3.53	10.5	10.5	25.0	23.0	30.9	سيؤدي تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم	س ١٢
1.19	3.97	5.9	7.2	14.5	28.9	43.4	سيؤثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على مبيعات السلع الكمالية	س ١٣
1.11	4.05	4.6	6.6	11.8	32.9	44.1	سيؤثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على مبيعات السيارات	س ١٤
1.29	3.77	5.3	18.4	9.9	27.0	39.5	سيؤثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة سلباً على أداء عمل الشركة	س ١٥
1.16	4.28	3.9	9.9	3.9	18.4	63.8	تعتقد أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة سيؤثر سلباً على الأعمال التجارية الصغيرة؟	س ١٧
1.36	3.60	8.6	17.8	15.1	22.4	36.2	ستؤثر ضريبة القيمة المضافة على نقل رؤوس الأموال لبعض الشركات للخارج؟	س ٢٥
1.18	4.10	5.3	8.6	7.2	28.9	50.0	يؤدي تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى زيادة الأسعار زيادة ملحوظة؟	س ٢٨
0.97	4.29	2.6	3.3	10.5	29.6	53.9	يؤدي تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى زيادة المسؤوليات على الموظفين الحاليين (المحاسبين)؟	س ٢٩

1.26	3.39	11.8	10.5	25.0	31.6	21.1	يؤدي تطبيق ضريبة القيمة المضافة الى زيادة فرص العمل المتعلقة بالضرائب؟	س ٣٠
1.15	3.99	4.6	9.2	11.2	32.2	42.8	يؤدي تطبيق ضريبة القيمة المضافة الى انخفاض الطلب على المنتجات أو الخدمات؟	س ٣١
1.03	3.84	3.9	4.6	24.3	38.2	28.9	يؤدي تطبيق ضريبة القيمة المضافة الى استحداث أنظمة الشركة لضمان تطبيق الضريبة بطريقة سليمة	س ٣٢

الجدول رقم (٢-٤)

استجابات عينة الشركات على الأسئلة والعبارات التي لها علاقة بتأثيرات تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفقاً لمتغيرات العينة حسب تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

المتغير	س ٨			س ٩			س ١٠			س ١١		
	متوسط	الانحراف	p-Value	متوسط	الانحراف	p-Value	متوسط	الانحراف	p-Value	متوسط	الانحراف	p-Value
نوع الشركة	إستهلاكية	3.68	1.44	3.95	1.28	0.65	3.73	1.32	0.74	3.68	1.40	0.79
	خدمية	3.98	1.07	4.13	1.22	0.65	3.94	1.27	0.74	3.60	1.38	0.79
	صناعية	4.00	0.95	3.81	1.21	0.65	3.95	1.07	0.74	3.67	1.02	0.79
	إنتاجية	3.40	1.65	3.80	1.23	0.65	3.60	1.51	0.74	3.20	1.81	0.79
عدد الموظفين	أقل من ١٠	3.91	1.22	4.40	0.99	0.00	3.84	1.27	0.17	3.58	1.38	0.12
	١٠-٥٠	3.98	1.25	4.06	1.20	0.00	4.10	1.15	0.17	3.86	1.32	0.12
	٥١-١٠٠	3.81	0.98	3.95	1.28	0.00	3.90	1.37	0.17	3.71	1.23	0.12
	أكثر من ١٠٠	3.58	1.27	3.15	1.32	0.00	3.42	1.33	0.17	3.08	1.44	0.12

0.43 1	1.30	3.76	0.22 8	1.32	3.86	0.00 6	1.08	4.29	0.32 1	1.21	3.90	أقل من ٥٠٠ ألف ريال رأس الشركة ٥ مليون ريال أكثر من ٥ مليون ريال
	1.36	3.58		1.13	4.06		1.18	4.09		1.16	4.00	
	1.46	3.40		1.34	3.60		1.36	3.50		1.25	3.63	

الجدول رقم (٢-٥)

استجابات عينة الشركات على الأسئلة والعبارات التي لها علاقة بتأثيرات تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفقاً لمتغيرات العينة حسب تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

المتغير	١٢ س			١٤ س			١٥ س						
	p-Value	الانحراف	متوسط	p-Value	الانحراف	متوسط	p-Value	الانحراف	متوسط				
نوع الشركة	0.36 4	1.37	3.34	0.26 8	1.15	4.02	0.42 1	1.22	3.83	0.68 8	1.34	3.56	إستهلاكية
													خدمية
													صناعية
													إنتاجية
عدد الموظفين	0.46 2	1.44 1	3.40	0.11 1	1.04	4.15	0.22 9	1.15	4.00	0.51 1	1.44	3.40	أقل من ١٠

	1.30	3.98		1.14	4.20		1.18	3.96		1.29	3.72	٥٠-١٠٠	
	1.11	3.86		0.97	4.05		0.97	4.33		0.97	3.67	١٠٠-٥١	
	1.33	3.58		1.24	3.58		1.39	3.62		1.32	3.35	أكثر من ١٠٠	
0.544	1.33	3.71	0.043	1.10	4.17	0.261	1.22	3.98	0.427	1.33	3.61	أقل من ٥٠٠ ألف ريال	رأس الشركة
	1.25	3.92		1.01	4.21		1.02	4.13		1.33	3.62	٥٠٠ ألف ريال - ٥ مليون ريال	
	1.29	3.65		1.21	3.68		1.32	3.73		1.26	3.30	أكثر من ٥ مليون ريال	

الجدول رقم (٢-٦)

استجابات عينة الشركات على الأسئلة والعبارات التي لها علاقة بتأثيرات تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفقاً لمتغيرات العينة حسب تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

٢٩ س			٢٨ س			٢٥ س			١٧ س			المتغير	
p-Value	الانحراف	متوسط	p-Value	الانحراف	متوسط	p-Value	الانحراف	متوسط	p-Value	الانحراف	متوسط		
0.389	1.02	4.37	0.216	1.09	4.24	0.959	1.35	3.66	0.645	1.17	4.22	إستهلاكية	نوع الشركة
	0.96	4.35		1.20	4.08		1.38	3.59		1.21	4.26	خدمية	

	0.70	4.10		1.00	4.24		1.36	3.48		0.81	4.57	صناعية	
	1.29	3.90		1.58	3.40		1.42	3.70		1.45	4.10	انتاجية	
0.96 2	0.90	4.29	0.06 1	1.03	4.22	0.33 9	1.30	3.71	0.64 2	1.25	4.27	أقل من ١٠	عدد الموظفين
	1.02	4.34		1.11	4.32		1.36	3.68		1.03	4.40	١٠-٥٠	
	1.00	4.24		1.21	3.81		1.43	3.67		1.11	4.33	٥١-١٠٠	
	1.03	4.23		1.44	3.65		1.41	3.15		1.28	4.04	أكثر من ١٠٠	
0.95 6	0.95	4.31	0.16 1	1.05	4.31	0.12 7	1.38	3.75	0.37 9	1.10	4.41	أقل من ٥٠٠ ألف ريال	رأس الشركة
	1.01	4.30		1.22	4.06		1.32	3.72		1.19	4.30	٥٠٠ ألف ريال - ٥ مليون ريال	
	0.95	4.25		1.27	3.85		1.33	3.23		1.23	4.08	أكثر من ٥ مليون ريال	

الجدول رقم (٢-٧)

استجابات عينة الشركات على الأسئلة والعبارات التي لها علاقة بتأثيرات تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفقاً لمتغيرات العينة حسب تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

المتغير	س ٣٠	س ٣١	س ٣٢
---------	------	------	------

p-Value	الانحراف المعياري	متوسط	p-Value	الانحراف المعياري	متوسط	p-Value	الانحراف المعياري	متوسط		
0.163	1.18	3.61	0.685	1.32	3.95	0.731	1.33	3.49	إستهلاكية	نوع الشركة
	0.90	4.00		1.07	4.06		1.31	3.38	خدمية	
	0.98	3.81		1.00	4.00		1.12	3.48	صناعية	
	1.27	3.50		1.43	3.60		0.94	3.00	انتاجية	
0.092	1.01	3.89	0.270	1.17	4.04	0.811	1.33	3.40	أقل من ١٠	عدد الموظفين
	1.16	3.64		1.08	4.16		1.36	3.28	١٠-٥٠	
	0.91	3.67		0.92	3.95		1.12	3.43	١٠٠-٥١	
	0.76	4.23		1.39	3.62		1.06	3.58	أكثر من ١٠٠	
0.226	1.08	3.66	0.279	1.05	4.15	0.937	1.36	3.36	أقل من ٥٠٠ ألف ريال	رأس مال الشركة
	0.99	3.91		1.17	3.98		1.29	3.40	٥٠٠ ألف ريال - ٥ مليون ريال	
	0.99	4.00		1.27	3.78		1.08	3.45	أكثر من ٥ مليون ريال	

يبدو ان أكثر من ثلثي الشركات تعتقد أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة سيؤدي الى التأثير على متوسط مبيعاتها وتعتقد أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة سيؤدي إلى التأثير على صافي الأرباح ولكن الشركات ذات الموظفين الأقل والشركات ذات رأس المال المتوسط أظهرت اختلافا معنويا عن اقرانها وقد يفسر ذلك أن هذه شركات صغيرة، بالتالي تتوقع أن تتأثر بشكل أكبر. وكذلك فإن ثلثي الشركات تعتقد تطبيق ضريبة القيمة المضافة سيؤدي إلى التأثير على الخطط التوسعية المستقبلية، وبنسبة مقاربة تتوقع الشركات أن تطبيق

ضريبة القيمة المضافة سيؤدي إلى ركود الاقتصاد، وربما توقعهم بركود الاقتصاد هو ما سيؤثر على خططهم التوسعية في المستقبل. أكثر من نصف الشركات بقليل تتوقع أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة سيؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم. ومن الطبيعي بعد توقعاتهم السابقة، أن يتوقع أكثر من ثلثي الشركات أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة سيؤثر على مبيعات السلع الكمالية ومبيعات السيارات ولكن الشركات ذات رأس المال المتوسط أظهرت اختلافاً معنوياً عن أقرانها وقد يعود ذلك أن هذه الشركات تخشى ارتفاع كلفة تحديث اسطول النقل لديها. وكذلك من الطبيعي أن تتوقع ٦٦,٥٪ من الشركات أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة سيؤثر سلباً على أداء عمل الشركة، بعد توقعاتها السابقة وخصوصاً الأعمال التجارية الصغيرة (٨٢,٢٪). وتتوقع أقل من ٦٠٪ من الشركات أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة سيؤثر على نقل رؤوس الأموال لبعض الشركات للخارج، هذه نسبة ليست بقليلة. وتتوقع أقل من ثلاثة أرباع الشركات أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة سيؤدي إلى زيادة ملحوظة في الأسعار وهذا ما حدث فعلاً. أما كثير من الشركات أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة سيؤدي إلى زيادة المسؤوليات على الموظفين الحاليين (المحاسبين) (٨٣,٥٪) وسيؤدي إلى زيادة فرص العمل المتعلقة بالضرائب (٥٢,٧٪) وسيؤدي إلى استحداث أنظمة الشركة لضمان تطبيق الضريبة بطريقة سليمة (٦٧,١٪)، وهذا متوقع لأن تطبيق ضريبة القيمة المضافة يحتاج لتعلم وممارسة أعمال محاسبية جديدة. ويتوقع ثلاثة أرباع الشركات أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة سيؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات أو الخدمات.

السؤال الثالث: ما هي آراء الشركات عن دور الحكومة في تطبيق ضريبة القيمة المضافة فيما يتعلق بتوقيتها ومقدارها وتقييم أثارها وتحديد السلع والخدمات التي تنطبق عليها؟

للإجابة على سؤال ما هي آراء الشركات بدور الحكومة في تطبيق ضريبة القيمة المضافة فيما يتعلق بتوقيتها ومقدارها وتقييم أثارها وتحديد السلع والخدمات التي تنطبق عليها؟ فقد تم حسب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومن ثمن ربطها مع المتغيرات في عيني الدراسة كما هو موضح في الجدول من (٢-٨ إلى ٩-٢).

الجدول رقم (٢-٨)

استجابات الشركات على الأسئلة والعبارات التي لها علاقة بأراء وتوقعات الأفراد والشركات لدور الحكومة في تطبيق ضريبة القيمة المضافة فيما يتعلق بتوقيتها ومقدارها وتقييم أثارها وتحديد السلع والخدمات التي تنطبق عليها

السؤال	نسب الاجابات (%)
١	٣
٢	٣

موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة		
46.1	14.5	23.0	9.2	7.2	2.17	1.30
19.1	24.3	28.3	13.2	15.1	3.19	1.31
35.5	31.6	21.7	4.6	6.6	3.85	1.16

الجدول رقم (٢-٩)

استجابات عينة الشركات على الأسئلة والعبارات التي لها علاقة بأراء وتوقعات الشركات لدور الحكومة في تطبيق ضريبة القيمة المضافة فيما يتعلق بتوقيتها ومقدارها وتقييم أثارها وتحديد السلع والخدمات التي تنطبق عليها وفقاً لمتغيرات العينة حسب تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

المتغير	س ١٦			س ٢١			س ٢٢		
	متوسط	الانحراف المعياري	p-Value	متوسط	الانحراف المعياري	p-Value	متوسط	الانحراف المعياري	p-Value
نوع الشركة	إستهلاكية	1.90	1.18	3.00	1.34	0.590	3.90	1.16	0.639
	خدمية	2.28	1.32	3.25	1.32				
	صناعية	2.29	1.45	3.43	1.16				
	انتاجية	2.20	1.32	3.00	1.49				
عدد الموظفين	أقل من ١٠	1.96	1.23	3.24	1.41	0.088	3.93	1.10	0.427
	١٠-٥٠	2.08	1.32	2.70	1.27				

	0.85	4.14		1.17	3.52		1.22	2.24	١٠٠-٥١	
	1.09	3.65		0.95	3.77		1.37	2.73	أكثر من ١٠٠	
	1.26	3.85		1.43	3.08		1.17	1.85	أقل من ٥٠٠ ألف ريال	
0.354	1.07	4.00	0.128	1.22	3.04	0.010	1.24	2.17	٥٠٠ ألف ريال - ٥ مليون ريال	رأس الشركة
	1.10	3.65		1.20	3.55		1.44	2.65	أكثر من ٥ مليون ريال	

إن ٦٠,٦٪ من الشركات تتوقع أنه سيتم زيادة ضريبة القيمة المضافة تدريجياً ولكن الشركات ذات رأس المال الأقل أظهرت اختلافاً معنوياً عن أقرانها وقد يعود ذلك لأنها الأضعف مالياً والأكثر تخوفاً من زيادتها. أما ٤٣,٤٪ من الشركات فتتوقع أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة سيكون الخطوة الأولى في تنفيذ القوانين الضريبية الأخرى. وكذلك فإن ثلثي الشركات تعتقد أنه يتعين معالجة أثر ضريبة القيمة المضافة على مختلف الشركات قبل تنفيذها

السؤال الرابع: ما هي آراء الشركات فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي ستطبق عليها ضريبة القيمة المضافة وقيمتها ومن برأيهم يجب أن يتحملها؟

وللإجابة على سؤال ما هي آراء الشركات فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي ستطبق عليها ضريبة القيمة المضافة وقيمتها ومن برأيهم يجب أن يتحملها؟ فقد تم حسب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومن ثمن ربطها مع المتغيرات كما هو موضح في الجدول من (٢-١٠ إلى ٢-١٢).

الجدول رقم (٢-١٠)

استجابات الشركات على الأسئلة والعبارات التي لها علاقة بأراء وتوقعات الأفراد والشركات فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي ستطبق عليها ضريبة القيمة المضافة ومن برأيهم يجب أن يتحملها

الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نسب الاجابات (%)					السؤال
		لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
1.29	2.38	32.9	25.7	20.4	12.50	8.55	س ٥ من أجل تحسين الاقتصاد، من الضروري تطبيق ضريبة القيمة المضافة على السلع الاستهلاكية
1.33	2.70	25.0	22.4	19.7	23.03	9.87	س ٦ من أجل تحسين الاقتصاد، من الضروري تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المنتجات البترولية
0.99	1.63	62.5	21.1	9.2	5.26	1.97	س ٧ من أجل تحسين الاقتصاد، من الضروري تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الرسوم المدرسية
1.41	2.90	16.4	21.7	19.1	20.4	22.4	س ٢٦ يجب أن تتحمل الشركات جزء من ضريبة القيمة المضافة مع الأفراد
1.40	3.03	19.7	21.1	19.1	22.4	17.8	س ٢٧ يتحمل تجار التجزئة التكاليف الإضافية لضريبة القيمة المضافة مع الأفراد

الجدول رقم (١١-٢)

استجابات عينة الشركات على الأسئلة والعبارات التي لها علاقة بأراء وتوقعات الشركات فيما يتعلق بالسلع والخدمات الى ستطبق عليها ضريبة القيمة المضافة ومن برأيهم يجب أن يتحملها وفقاً لمتغيرات العينة حسب تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

المتغير	س٥			س٦			س٧		
	متوسط	الانحراف المعياري	p-Value	متوسط	الانحراف المعياري	p-Value	متوسط	الانحراف المعياري	p-Value
نوع الشركة	إستهلاكية	2.27	1.45	2.49	1.45	0.164	1.61	1.05	0.982
	خدمية	2.50	1.26	2.93	1.32		1.65	1.06	
	صناعية	2.24	1.00	2.52	1.08		1.57	0.68	
	إنتاجية	2.20	1.48	2.20	1.23		1.70	0.82	
عدد الموظفين	أقل من ١٠	2.44	1.36	2.53	1.41	0.610	1.58	1.07	0.144
	١٠-٥٠	2.16	1.17	2.74	1.31		1.46	0.71	
	٥١-١٠٠	2.52	1.21	2.81	1.25		1.71	0.85	
	أكثر من ١٠٠	2.58	1.45	2.92	1.29		2.00	1.30	
رأس الشركة	أقل من ٥٠٠ ألف ريال	2.27	1.31	2.44	1.36	0.151	1.41	0.85	0.046
	٥٠٠ ألف ريال - ٥ مليون ريال	2.45	1.25	2.89	1.33		1.68	0.96	
	أكثر من ٥ مليون ريال	2.45	1.34	2.85	1.27		1.90	1.15	

الجدول رقم (٢-١٢)

استجابات عينة الشركات على الأسئلة والعبارات التي لها علاقة بأراء وتوقعات الشركات فيما يتعلق بالسلع والخدمات الى ستطبق عليها ضريبة القيمة المضافة ومن برأيهم يجب أن يتحملها وفقاً لمتغيرات العينة حسب تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

p-Value	س ٢٧		p-Value	س ٢٦		المتغير
	الانحراف المعياري	متوسط		الانحراف المعياري	متوسط	
0.636	1.38	2.83	0.038	1.49	2.85	إستهلاكية
	1.42	3.16		1.41	3.05	خدمية
	1.43	2.95		1.06	2.14	صناعية
	1.29	2.90		1.17	3.40	إنتاجية
0.961	1.43	2.95	0.898	1.47	3.00	أقل من ١٠
	1.49	3.06		1.51	2.88	١٠-٥٠
	1.22	3.10		1.04	2.76	٥١-١٠٠
	1.32	3.08		1.39	2.81	أكثر من ١٠٠
0.694	1.46	3.02	0.645	1.49	2.78	أقل من ٥٠٠ ألف ريال
	1.47	2.92		1.42	2.91	٥٠٠ ألف ريال - ٥ مليون ريال
	1.22	3.18		1.28	3.05	أكثر من ٥ مليون ريال

الجدول رقم (٢-١٣)

استجابات عينة الشركات على الأسئلة والعبارات التي لها علاقة بأراء وتوقعات الشركات فيما يتعلق بالسلع والخدمات الى ستطبق عليها ضريبة القيمة المضافة ومن برأيهم يجب أن يتحملها وفقاً لمتغيرات العينة حسب اختبار مربع كاي (Chi –square Test)

(سؤال ما رأيك في القيمة الأنسب لضريبة القيمة المضافة؟)

p-Value	نسب الاجابات (%)				المتغير
	%11 - %15	%5 - %10	%4 - %3	%2 - %1	
0.540	5	10	15	71	إستهلاكية
	0	9	26	65	خدمية
	0	5	29	67	صناعية
	0	10	20	70	انتاجية
0.189	0	4	25	71	أقل من ١٠
	2	8	14	76	١٠-٥٠
	0	14	38	48	١٠٠-٥١
	4	15	23	58	أكثر من ١٠٠
0.415	0	5	20	75	أقل من ٥٠٠ ألف ريال
	2	8	23	68	٥٠٠ ألف ريال - ٥ مليون ريال
	3	15	28	55	أكثر من ٥ مليون ريال

إن ما يقارب ٦٠٪ من الشركات لا تعتقد أن تطبيق ضريبه القيمة المضافة من أجل تحسين الاقتصاد، من الضروري تطبيق ضريبة القيمة المضافة على السلع الاستهلاكية. وغالبية الشركات (٨٢,٦٪) لا تعتقد أنه من أجل تحسين الاقتصاد، من الضروري تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الرسوم المدرسية ولكن الشركات نوات رأس المال الأقل أظهرت اختلافا معنويا عن اقرانها. وهذه نتائج متوقعة حيث أن الشركات لا ترغب في زيادة نفقاتها لأن هذه الضريبة قد تؤدي الى صعوبة في التوظيف لأن المتقدمين للعمل

سيطالبون برواتب ومميزات اعلى لتغطية نفقات المواد الاستهلاكية ورسوم المدارس والمشتقات النفطية. أما كون تأثر الرسوم المدرسية تأثراً معنوياً برأس مال الشركة فقد يعود لكون التعليم الخاص في السعودية عالي التكلفة. يبدو أن حوالي ٤٠،٠٪ من الشركات توافق أن تتحمل الشركات جزء من ضريبة القيمة المضافة مع الأفراد ولكن الصناعية أظهرت اختلافاً معنوياً عن أقرانها وتوافق على أن يتحمل تجار التجزئة التكاليف الإضافية لضريبة القيمة المضافة مع الأفراد، وهذا متوقع حتى لا يتأثر هامش ربحية هذه الشركات. وفيما يتعلق برأي الشركات في القيمة الأنسب لضريبة القيمة المضافة في ضوء المتغيرات الثلاثة المتضمنة للدراسة فالغالبية العظمى للشركات (٨٩.٦٪) يرون أنه نسبة ٤،٠٪ أو أقل هي الأفضل مع الأخذ بعين الاعتبار أن ٦٦،١٪ من الشركات تعتقد أن نسبة ١-٢٪ هي الأفضل.

السؤال السادس: ما هي آراء الشركات فيما يخص إيجابيات وسلبيات ضريبة القيمة المضافة؟

وللإجابة عن سؤال ما هي آراء الشركات فيما يخص إيجابيات وسلبيات ضريبة القيمة المضافة؟ فقد تم حساب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومن ثمن ربطها مع المتغيرات في عيني الدراسة كما هو موضح في الجدول من (٢-١٤) إلى (١٤-٢).

الجدول رقم (٢-١٤)

استجابات الشركات على الأسئلة والعبارات التي لها علاقة بتوقعات الأفراد والشركات فيما يخص إيجابيات وسلبيات ضريبة القيمة المضافة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نسب الاجابات (%)					السؤال
		لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
1.16	2.76	7.2	17.8	36.8	20.4	17.8	س ١٨ ترى أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في بلدان أخرى أدى إلى تحسين اقتصادها؟
1.26	2.76	9.9	16.4	36.2	14.5	23.0	س ١٩ ترى أن ضريبة القيمة المضافة أكثر فعالية من أنواع الضرائب الأخرى؟
1.28	2.54	7.2	17.8	25.7	20.4	28.9	س ٢٣ ستفوق إيجابيات تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة سلبياته؟

الجدول رقم (٢-١٥)

استجابات عينة الشركات على الأسئلة والعبارات التي لها علاقة بأراء وتوقعات الشركات فيما يخص إيجابيات وسلبيات ضريبة القيمة المضافة وفقاً لمتغيرات العينة حسب تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

p-Value	٢٣ س		١٩ س		١٨ س		المتغير			
	الانحراف المعياري	متوسط	الانحراف المعياري	متوسط	الانحراف المعياري	متوسط				
0.061	1.38	2.44	0.292	1.30	2.66	0.601	1.21	2.78	إستهلاكية	نوع الشركة
	1.20	2.59		1.27	2.85		1.10	2.83	خدمية	
	1.23	2.71		1.14	2.90		1.10	2.71	صناعية	
	1.62	2.20		1.10	2.10		1.49	2.30	إنتاجية	
0.608	1.29	2.58	0.458	1.27	2.65	0.295	1.15	2.60	أقل من ١٠	عدد الموظفين
	1.28	2.48		1.21	2.64		1.09	2.70	١٠-٥٠	
	1.24	2.38		1.43	3.05		1.26	3.10	٥١-١٠٠	
	1.32	2.69		1.18	2.96		1.18	2.96	أكثر من ١٠٠	
0.673	1.19	2.42	0.836	1.19	2.64	0.693	1.15	2.54	أقل من ٥٠٠ ألف ريال	رأس الشركة
	1.35	2.62		1.37	2.77		1.12	2.75	٥٠٠ ألف ريال - ٥ مليون ريال	
	1.32	2.60		1.22	2.90		1.15	3.10	أكثر من ٥ مليون ريال	

أن حوالي ثلث الشركات تعتقد أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في بلدان أخرى أدى إلى تحسين اقتصادها وتعتقد أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة أكثر فعالية من أنواع الضرائب الأخرى. وأن نصف الشركات تعتقد أن تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة ستفوق إيجابيات سلبياته وهذا لا يختلف عن اعتقاد الأفراد بنسبة لا بأس بها.

أهم النتائج الخاصة بالاجابة عن تساؤلات البحث

- إن أقل من نصف الشركات (٤٠,٠٪) غير مقتنعين بسبب تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الوقت الحالي (الا وهو تحسين الاقتصاد) وكذلك لم يعتقدوا بأنها ستحقق أهدافها.
- إن غالبية الشركات (٦٠,٠-٨٣,٥٪) يرون أن هناك نتائج سلبية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة.
- ومن الواضح أن الشركات (حوالي ٦٦,٦٧٪) يتوقعون ان تطبيق ضريبة القيمة المضافة سيؤثر على نمط الانفاق للفرد في المملكة العربية السعودية خصوصا فيما يتعلق بالانفاق على النشاطات الترفيهية والعطلات وشراء السيارات والكماليات.
- طالبت الشركات (٦٦,٧٪) بدراسة الآثار المحتملة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة من حيث التوقيت والمقدار والسلع والخدمات المشمولة.
- لم ترى غالبية الشركات (٤٠,٠٪) أن التجار والشركات يجب أن تتحمل حزةً من الضريبة ولكن كان هناك توجه عام لعدم شمول الدواء (٨٣,٣٪) والرسوم المدرسية (٨٢,٦-٨٤,٦٪) في الضريبة.
- رأى نصف الشركات (٤٩,٤٪) أن ضريبة القيمة المضافة قد يكون لها إيجابيات أكثر من سلبيات.

أهم توصيات البحث

من خلال النتائج السابقة والتأثيرات المعنوية للمتغيرات نرى الاقتراحات التالية:

- الحرص على نشر الوعي الضريبي بين الشركات
- الحرص على شرح الأهداف المرجوة من تطبيق ضريبة القيمة المضافة بطرق تتناسب مع شرائح المختلفه للشركات
- الحرص على شرح آلية تطبيق ضريبة القيمة المضافة بطرق تتناسب مع شرائح المختلفه للشركات
- دراسة إمكانية إعفاء رسوم التعليم الخاص من ضريبة القيمة المضافة
- دراسة آثار تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الشركات بعد سنة كاملة من تطبيقها
- متابعة أساليب تطبيق ضريبة القيمة المضافة لتفادي تراكمها وازدواجيتها
- إيجاد آليات لحوافز ضريبية كإعفاء المكلفين من كل أو جزء من ضريبة القيمة المضافة عند شراءهم لسلع صديقة للبيئة من سيارات ومنتجات الطاقة المتجددة.

المراجع:

ليام ابريل، مايكل كيبن، جين بودي بويين وفكتوريا سومرز (٢٠٠١). الضريبة على القيمة المضافة العصرية، صندوق النقد الدولي

عبيد، شاهر محمد وربايعة، سائد محمد (٢٠١٣). استراتيجية حل المشكلة وصنع القرار لدى مأموري التقدير في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والسياسية. المجلد ٢١، العدد ١، ص ١٩٥-٢٢١.

علوان، قاسم نايف والزياني، نجية ميلاد (٢٠٠٨). ضريبة القيمة المضافة: المفاهيم، القياس والتطبيق.

عوض، خالد عبد العليم (٢٠٠٧). الضريبة على القيمة المضافة: دراسة مقارنة للنظم الضريبية العالمية، إيتراك للنشر والتوزيع.

الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للزكاة والدخل، (<https://www.gazt.gov.sa/ar/>) الأنظمة-و-اللوائح/ضريبة-القيمة-المضافة) تم الدخول له في ٢٠١٨/٤/٧

نظام ضريبة القيمة المضافة، (<https://vat.gov.sa/sites/default/files/2017-09/SaudiVATlaw-bilingual.pdf>)، تم الدخول له في ٢٠١٨/٤/٧

لائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة، (<https://www.vat.gov.sa/sites/default/files/2018-01/Implementing%20Regulations.pdf>)، تم الدخول له في ٢٠١٨/٤/٧

فليح، حسن (٢٠٠٨). المالية العامة، عمان.

النشرة الإعلامية لضريبة القيمة المضافة النسخة رقم ١، (<https://vat.gov.sa/sites/default/files/2017-08/GAZT-V9-AR-ENG.PDF>)، تم الدخول له في ٢٠١٨/٤/٧

حوسو نيب محمود محمد 2005 التدقيق للاغراض الضريبية رساله ماجستير في المنازعات الضريبية

جليدان سعود بن هاشم الآثار المتوقعة لضريبة القيمة المضافة جريده الأقتصاديه 2017

“The Impact of Implementing VAT on Companies in Kingdom of Saudi Arabia”

Abstract:

This study has been conducted to investigate the perceptions of companies in Kingdom of Saudi Arabia toward the reasons that led to implementing the VAT in the Kingdom and the consequences of this implementation and its impact on the companies' performances and corporate's way of thinking in the country. In addition, their perception toward the effectiveness of implementing the VAT especially on improving of Saudi economics will be also investigated. This investigation was done due to the fact that the Saudi government has applied a 5% VAT as to maximize the country resources.

The study had the following results, the most important are:

- The majority of companies (60.0-83.0%) thought that there will be negative results of implementing VAT.
- The companies (40.0%) were not convinced that the VAT was implemented, at the present time, to improving the economy and they did not think it will achieve its objectives.
- Companies (66.7%) , clearly, expected that implementing VAT will affect the individual's spending lifestyle in Saudi Arabia especially in areas related the leisurely activities, entertainment, vacations and buying new cars.
- Companies (66.7%) urged the government to study the potential effects of implementing VAT in terms of timing, amount, goods and services covered.
- 40.0% of the companies, thought that the merchants and companies should bear a part of the VAT. Additionally, there is a general agreement on excluding medications (89.3%) and school fees (82.6-84.6%) from VAT.
- Companies (49.4%) think that implementing the VAT will have more positive than negative impact.

The study presented some recommendation, the most important:

- To promote the dissemination of tax awareness among members companies and discuss the importance of VAT for the Kingdom and to clarify the objectives of implementing VAT in ways appropriate to all segments of the community.
- To study the possibility of excluding private school fees from VAT
- To study the effects of implementing VAT on community members and companies after one fiscal year of its implementation.
- To follow-up the mechanisms of calculating VAT to avoid accumulation and duplication
- To develop incentive mechanisms, such as exempting taxpayers from all or part of VAT when purchasing environmentally friendly products such as Eco-friendly vehicles.